PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Dostour**
DATE:	**18-September-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**230,000**
TITLE :	**AMF: Egypt is benefitting from the drop in oil prices and from economic reforms**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

النقد العربى: مصر تستفيد من تراجع أسعار النفط والإصلاحات الاقتصادية

وكالات:

قال تقرير حديث لصندوق النقد العربى بعنوان «آفاق الاقتصاد العربى» إن الإجراءات الأخيرة التى اتخذتها الحكومة المصرية تزامنا مع انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية ستنعكس إيجابا على معدلات النمو فى الاقتصاد المصرى.

وأكد تقرير النقد العربى أن اقتصاد الدول المستوردة للنفط سوف يشهد تعافيا ملموسا خلال ٢٠١٥، وعلى رأس تلك الدول تأتى مصر، التى تحسن اقتصادها كمحصلة لتضافر مجموعة من العوامل الإيجابية المحفزة للنمو مثل الاستقرار النسبى للأوضاع الداخلية، وتواصل مسيرة الإصلاحات الهادفة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية إضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية.

وأضاف التقرير أن مصر ستقود دول مجموعة مستوردى النفط فى المنطقة العربية نحو مستويات نمو مرتفعة خلال ٢٠١٥ و٢٠١٦، لترتفع من متوسط معدل نمو على صعيد الدول المستوردة بحوالى ٢,٥٪ إلى ما يتجاوز الـ ٤٪ خلال ٢٠١٦، مشيرا إلى استفادة مصر من انخفاض الأسعار العالمية للنفط وبالتالى انخفاض تكلفة دعم الطاقة وهو ما سيدعم تحويلات العاملين والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقال التقرير إن مصر قد شهدت تحسنا فى الأداء الاقتصادى خلال التسعة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠١٤ - ٢٠١٥ لتسجل نموا بلغ حوالى ٤,٧ ٪، وجاء ذلك بفضل الاستقرار السياسى والإصلاحات الهيكلية الهادفة لتحسين البيئة والمناخ الاستثمارى واستعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، كذلك يعزى النمو المحقق خلال الفترة المذكورة إلى الأداء القوى الذى شهدته قطاعات السياحة والصناعات التحويلية والتشييد والبناء وقناة السويس.

فى المقابل، تراجع أداء الاقتصاد المصرى خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥، حيث حقق معدل نمو بلغ حوالى ٣٪، مقارنة مع نحو ٤,٣ ٪ و٧ ٪ المسجل خلال الربع الرابع والثالث من عام ٢٠١٤، ويعزى ذلك إلى تراجع أداء قطاع الصناعات التحويلية الأمر الذى أكدته البيانات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء التى أشارت إلى تراجع الرقم القياسى لإنتاج الصناعات التحويلية والاستخراجية بدون الزيت الخام والبترول بحوالى ١٣,٨ ٪ خلال شهر أبريل ٢٠١٥ مقارنة مع شهر مارس ٢٠١٥.

كذلك ساهم تراجع معدلات نمو أنشطة السياحة، وتسجيل إجمالى المتحصلات من قناة السويس ارتفاعا طفيفا خلال الفترة المذكورة، فى تحقيق هذا المستوى المعتدل من النمو الاقتصادى، وفى ضوء ما سبق، تم الإبقاء على توقعات النمو فى مصر عند مستوى ٣,٨ ٪ خلال عام ٢٠١٥.

وتوقع الصندوق تحسن معدل النمو ليصل إلى حوالى ٤,٥ ٪ خلال عام ٢٠١٦ كنتيجة لاستمرار الاستقرار الداخلى وتحسن مستويات الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى خاصة الاستثمارات فى مجالات البنية الأساسية والخدمات الإنتاجية.

ولفت التقرير إلى أنه إضافة إلى العوامل السابقة يأتى مشروع تطوير محور قناة السويس لتعظيم الاستفادة منها لكى تكون مركزا عالميا للملاحة والخدمات اللوجيستية ومركزا صناعيا وبوابة للتجارة بين الشرق والغرب، الأمر الذى سوف ينعكس على توفير فرص العمل أمام الشباب، فضلا عن الارتفاع المتوقع فى العائدات من النقد الأجنبى عند إتمام المشروع.

وأضاف تقرير صندوق النقد العربى أنه من المتوقع أن يتراوح معدل التضخم حول ١١ ٪ خلال عام ٢٠١٥، ويرجع ذلك إلى أثر خفض مستويات الدعم المقدم على مواد الطاقة وتأثيره فى رفع أسعار مكون النقل فى سلة الرقم القياسى، وارتفاع أسعار مجموعة السلع الغذائية التى تمثل نحو ٤٠ ٪ من سلة الرقم القياسى.